

Distr.
GENERAL

A/49/665
11 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٩٢ من جدول الأعمال

خطة للتنمية

خطة للتنمية: توصيات

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٣- ١	تصدير
٢	١٣-٤	أولا - مقدمة
٤	١٤-٣٧	ثانيا - توصيات لإنعاش التعاون الإنمائي الدولي
٤	١٥-٢١	ألف - السياسات الوطنية من أجل التنمية
٥	٢٢-٣٧	باء - البيئة الدولية
٧	٣٨-٦١	ثالثا - توصيات من أجل نظام إنمائي متعدد الأطراف يتسم بالفعالية
٨	٤٠-٤٢	ألف - الجمعية العامة
٨	٤٣-٤٨	باء - المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٩	٤٩-٥٦	جيم - مؤسسات بریتون وودز
١١	٥٧-٦١	دال - الوكالات القطاعية والتقنية
١١	٦٢-٧٢	رابعا - توصيات من أجل زيادة كفاءة الأنشطة الانمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها
١٢	٦٥-٧٢	ألف - الميزات ونقاط القوة
١٣	٧٣-٨٥	باء - الأهداف المشتركة
١٥	٨٦-٨٩	جيم - التنسيق التنفيذي
١٦	٩٠-٩١	دال - التمويل من أجل المستقبل
١٧	٩٢	خامسا - الخلاصة

تصدير

١ - وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، عممت في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ تقريرا (A/48/935) عن "خطة للتنمية"، التماسا لآراء جميع الدول الأعضاء والوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن طائفة كبيرة من المصادر العامة والخاصة.

٢ - وكان ذلك التقرير متاحا في جلسات الاستماع العالمية المعنية بالتنمية التي نظمها رئيس الجمعية العامة في حزيران/يونيه ١٩٩٤، ونوقش في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ١٩٩٤. ووردت تعليقات إضافية من مصادر شتى، بمعنى الكلمة. وقد نظرت في جميع المساهمات بعناية شديدة. وأتيح لي في الآونة جد القريبة الاطلاع على البيانات المقدمة خلال المناقشة العامة للدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، وكان العديد منها يتناول خطة للتنمية.

٣ - وكما طُلب اليّ في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ١٦٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أقدم توصياتي هنا إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين لمتابعة تقرير المتعلق بـ "خطة للتنمية" المؤرخ ٦ أيار/مايو ١٩٩٤، مع مراعاة المناقشات التي جرت خلال دورة عام ١٩٩٤ الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن الآراء المقدمة خلال جلسات الاستماع التي أدارها رئيس الجمعية العامة وأوجزت تحت مسؤوليته (انظر مرفق الوثيقة A/49/320). وعند قيامي بذلك، أخذت في اعتباري الطلبات المتعلقة بمحتويات الخطة الواردة في منطوق قرار الجمعية العامة ١٨١/٤٧. ويرد بمرفق هذه الوثيقة موجز للتوصيات.

أولا - مقدمة

٤ - يمكن ببساطة ذكر التوصيات العامة التي نشأت، إلا أنها توصيات تتسم بأهمية جوهرية. فأولا، ينبغي التسليم بأن التنمية هي أولى المهام وأبعدها أثرا في زمننا هذا. والتسليم بهذه الضرورة الملحة، والالتزام بتحقيق التنمية، واتخاذ تدابير مستمرة تعاونية فعالة من أجل ذلك هي كلها أمور شديدة الأهمية لمستقبل البشرية المشترك. ومن الأمور الملحة أن تعمد الحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية والأمم المتحدة إلى استعراض أولوياتها بهدف زيادة الاهتمام الموجّه للتنمية والدعم المقدم لها زيادة هائلة.

٥ - وثانيا، يجب النظر إلى التنمية بأبعادها المتعددة. فقد حدد تقرير المتعلق بخطة التنمية المقدم في ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ خمسة أبعاد للتنمية هي: السلم، والاقتصاد، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية. وأدركت الدول الأعضاء أهمية هذه الأبعاد وأعربت عن تأييدها لها. ويمثل النمو الاقتصادي الشرط الأساسي للتنمية في رأي أغلب الناس وأغلب البلدان. والنمو الاقتصادي ليس خيارا، وإنما هو شرط لازم، ولكنه مجرد وسيلة لتحقيق غاية. ولا ينبغي للنهوج الانمائية الجديدة أن تولد النمو الاقتصادي فحسب وإنما ينبغي أن تتيح ثماره بصورة عادلة أيضا. وينبغي لها أن تمكن الناس من الاشتراك في صنع القرارات

التي تمس حياتهم. وينبغي لها أن تفضي إلى نمو قائم على إنشاء الوظائف. ولا بد لها أن تجدد الإرث الطبيعي الذي تتوقف عليه كل حياة. ولا بد لها أن تقوم على رؤية شاملة للتنمية.

٦ - ويجب أن تفضي التنمية، في جوهرها، إلى زيادة رفاه الانسان؛ والقضاء على الجوع والمرض والجهل؛ وتوفير العمل المنتج للجميع. ويجب أن يكون هدفها الأول القضاء على الفقر وتلبية الاحتياجات ذات الأولوية لجميع الناس على نحو يمكن أن يدوم ويكون مثمرا جيلا بعد جيل.

٧ - ثالثا، ينبغي لتوافق الآراء الناشئ بشأن أولوية التنمية وأبعادها أن يتجلى في إطار جديد للتعاون الدولي. والعمل الذي ندعوه التعاون الدولي من أجل التنمية مطلوب اليوم أكثر من أي وقت مضى، ولكن يجب إحياءه كي يتخلص تماما من ماضيه المرتبط بالحرب الباردة ويساهم مساهمة كاملة في تحقيق أهداف التنمية.

٨ - رابعا، يجب أن تؤدي الأمم المتحدة، في هذا الإطار الجديد للتعاون الانمائي، دورا رئيسيا في قيادة السياسات وفي العمليات على حد سواء. والتعليقات على التقرير المقدم في أيار/مايو ١٩٩٤ عن "خطة للتنمية" لم تعزز إدراك أبعاد التنمية فحسب، وإنما كشفت أيضا عن تأييد قوي لإحياء دور المنظمة ولاتخاذ تدابير رامية إلى تعزيز تماسك منظومة الأمم المتحدة وملاءمتها في مجال التنمية.

٩ - ورسالة الأمم المتحدة ومسؤولياتها في مجال التنمية تنبع مباشرة من ميثاق الأمم المتحدة والطبيعة الأساسية للأمم المتحدة بوصفها كيانا سياسيا دوليا وقوة أخلاقية؛ ومن تلازم أهداف حفظ السلم والأهداف الانسانية والأهداف الانمائية؛ ومن مساهمة التنمية في تحقيق الأهداف العالمية المتمثلة في السلام والحرية والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، وهي الأهداف التي من أجلها تناضل الأمم المتحدة وتعمل يوميا في جميع أنحاء العالم؛ ومن مواطن قوة البرامج التي وضعت على مدى السنوات الخمسين من عمرها. ولا تستطيع الأمم المتحدة أن تكون قوة منيعة من أجل السلم ما لم تؤد أيضا دورا قويا من أجل التنمية.

١٠ - وقد آن الأوان لكي تحقق الأمم المتحدة ولايتها الأصلية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، وتجعل السعي الشامل إلى التنمية محور عملها، وتقوم، في هذا السياق الجديد، بمساعدة الدول الأعضاء في الجهود التي تبذلها لتحقيق أهدافها الانمائية المختلفة.

١١ - وتستطيع منظومة الأمم المتحدة - أي الأمم المتحدة نفسها والوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز - أن تساهم مساهمة جلية في عملية التنمية. ولكن المنظومة لن تحول امكانياتها الى واقع إلا إذا تم تعزيز عملياتها الحكومية الدولية وزاد تماسكها، ووحدت عناصر المساعدة الإنمائية المختلفة ولاياتها المتكاملة لتصبح دعما متماسكا منسقا يعزز طموحات البلدان. وهناك أيضا مجال فسيح لتحسين عمليات المنظمة، بما في ذلك تعزيز الروابط بين حفظ السلم والمساعدة الإنسانية والتنمية.

١٢ - وأبرزت التوصيات العامة التي نشأت من وضع "خطة للتنمية" ثلاثة أهداف أساسية، هي: تعزيز التعاون الإنمائي الدولي وإنعاشه بصفة عامة؛ وبناء نظام متعدد الأطراف لدعم التنمية يكون أقوى وأفضل وأشد تماسكا؛ وتعزيز فعالية العمل الإنمائي الذي تضطلع به المنظمة نفسها - إداراتها ولجانها الإقليمية وصناديقها وبرامجها - بالاشتراك مع منظومة الأمم المتحدة ككل.

١٣ - والتوصيات المعروضة في الفقرات التالية جرى تناولها وتنظيمها وفقا لهذه الأهداف الثلاثة، مع التركيز بوجه خاص في كل حالة على ما تستطيع الأمم المتحدة عمله وما ينبغي لها أن تعمل. ولن يتاح تحقيق أي تحسين فعلي ما لم تكن الدول الأعضاء مقتنعة بالحاجة إلى التغييرات المقترحة، وما لم تتقاسم الأمم والشعوب في كل مكان ثمار هذه التغييرات. والتحدي المائل أمام الدول الأعضاء هو اغتنام هذه الفرصة وجعل منظومة الأمم المتحدة أداة لتعددية الأطراف تتسم بفاعلية أشد كثيرا.

ثانيا - توصيات لإنعاش التعاون الإنمائي الدولي

١٤ - يستلزم وضع إطار جديد للتعاون الإنمائي الدولي اتخاذ إجراءات على الصعيدين الوطني والدولي يدعم بعضها بعضا.

ألف - السياسات الوطنية من أجل التنمية

١٥ - لا يمكن أن تنجح التنمية ما لم تُمَلِّها أولويات وطنية وما لم تكن مكرسة لزيادة رفاه البلد وأهله. ولا بد من بناء القدرات الوطنية اللازمة لتخطيط البرامج الإنمائية وإدارتها وتنفيذها، في الحكومة وفي المجتمع المدني على حد سواء.

١٦ - ولئن كانت الدولة لم تعد العنصر الفاعل الوحيد في التنمية، فإن كل دولة تتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها. والتنمية، سواء وصفت بأنها مسؤولية تتحملها الدول أو حق للشعوب، تستلزم قيادة حكومية مقتدرة، وسياسات وطنية متماسكة، والتزاما شعبيا قويا.

١٧ - وقيام تشارك قوي بين الحكومة والمجتمع المدني شرط أساسي هام من شروط التنمية المستدامة.

١٨ - وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية خاصة لحماية الفقراء والناس المهمشين، والتماس سياسات تتيح لهم سبلا إلى المشاركة المنتجة في مجتمعاتهم واقتصاداتهم.

١٩ - أما العناصر الفاعلة من غير الدول، بما فيها الحركات النابعة من القواعد الشعبية والمنظمات غير الحكومية، فينبغي تعزيزها ودعمها. فمنظمات المجتمع المدني هذه تسمح للشعب بأن يعبر عن ذاته، وينبغي الاعتراف بها وإدراجها في النماذج الإنمائية الجديدة.

٢٠ - ولا ينبغي الاستهانة بأهمية الأعمال الخاصة. وينبغي تشجيع قطاعات المؤسسات الخاصة القوية، واستخدام قوى السوق والآليات القائمة على السوق، ورعاية روح المبادرة، بوصفها جزءاً من عملية التشارك. وينبغي للحكومات أن تكفل دقة انعكاس التكاليف الاجتماعية والبيئية في الأسعار وافضائها إلى استقرار الاقتصاد الكلي.

٢١ - ويجب اتخاذ إجراءات حكومية ومدنية واجتماعية لمحاربة الفساد وحماية المستهلكين والمستثمرين والعمال والبيئة، عن طريق الأنظمة المناسبة.

باء - البيئة الدولية

٢٢ - لعل من الأمور الحيوية توافر بيئة دولية مواتية موجهة نحو النمو، وذلك من أجل التنمية. ولا بد لقوى الاقتصاد الكلي الخارجية - أي التجارة، وإدارة الديون، والاستثمار المباشر، والتدفقات الرسالية، والوصول إلى التكنولوجيا - أن تدعم الأهداف الإنمائية. ويجب أن يتضمن التعاون الدولي من أجل التنمية عمليات تشارك مع مجتمع الأعمال، على الصعيدين الوطني والدولي.

٢٣ - وإدماج أشد البلدان فقرا وأقلها حظاً من الثروات الطبيعية في الاقتصاد العالمي إدماجاً محققاً للإنصاف هو شرط رئيسي. وتهميش هذه البلدان ظاهر للعيان، وهو يمثل اتجاهاً لا بد من عكسه.

٢٤ - والشيء المحزن أن هدف المساعدة الإنمائية الرسمية البالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، الذي اعتمد في عام ١٩٧٠ وأعيد تأكيده مؤخراً سنة ١٩٩٢ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، لم تحرزه في عام ١٩٩٣ سوى أربعة بلدان، هي الدانمرك والسويد والنرويج وهولندا. ويجب تقريب المساعدة الإنمائية من الأهداف المتفق عليها، كما يجب السير في عكس الاتجاه المتمثل في تحويلها إلى أولويات غير إنمائية. وينبغي التوصل إلى اتفاقات جديدة لتحديد أهداف مرحلية معقولة بغية تحقيق زيادات مطردة في المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي تخصيص حصة أكبر للأعمال الإنمائية التي تقوم بها الأمم المتحدة.

٢٥ - وثمة حاجة عاجلة إلى زيادة المستوى العام للمساعدة الإنمائية وإلى ضمان توفير التمويل لحفظ السلم، والطوارئ الإنسانية، والبيئة العالمية من مصادر جديدة وإضافية، لا من المساعدة الإنمائية.

٢٦ - ويجب أن يعثر المجتمع الدولي على حل لقضية أحبطت جهود التنمية مدة عقدين، ألا وهي قضية الديون. فقد باتت مشاكل الديون حادة في أفقر البلدان، ولا سيما في إفريقيا.

٢٧ - وإصلاح أحوال البلدان التي تعاني من أزمة الديون يقتضي تخفيضاً كافياً دائماً في حجم الديون، على نحو يعيد الثقة إلى القطاع الخاص في الداخل والخارج، ويسر انتعاش هذه البلدان ونموها وتنميتها.

وينبغي إلغاء ديون أقل البلدان نمواً وأفقرها بجرة قلم. كما ينبغي النظر في إعادة استخدام الديون في تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٢٨ - ويجب أن يتاح للأمم النامية الحصول، على نحو منصف، على نصيبها من الفرص العالمية المتعاضمة في مجالات التجارة والتكنولوجيا والاستثمار والمعلومات. ويجب أن تتاح ثمار الثورة التكنولوجية والمعلوماتية على نحو أكثر عدلاً، هذا إذا أريد تلافي تعاضم التفاوتات الاقتصادية الدولية الحالية وتلافي إضعافها لأسس التقدم العالمي.

٢٩ - وتواجه البلدان التي في طور الانتقال إلى اقتصاد السوق مشاكل خاصة نابعة من الحاجة إلى إجراء تحويل سريع، وإن اتسم بالحساسية، في التنظيم الاقتصادي الأساسي، والافتقار إلى القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، والانتكاس الاقتصادي وغير ذلك من العوامل. وينبغي دعم هذه البلدان بموارد إضافية يقدمها المجتمع الدولي.

٣٠ - وينبغي التسليم بأن التعاون الاقتصادي الإقليمي عنصر هام في الاستراتيجيات الإنمائية لبلدان عديدة. وتتيح مخططات التكامل الإقليمي، ابتداءً بالرباطات الضففاضة وانتهاءً باتفاقات التجارة الحرة، تجربة غنية يمكن أن تؤسس عليها مبادرات جديدة في مجال السياسات العامة. وينبغي تشجيع التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية التي تواجه تحديات متماثلة وتتمر بتجارب متشابهة.

٣١ - والتقدم الاقتصادي ورفاه الإنسان في أنحاء عديدة من العالم يهددهما نمو سكاني وتدهور بيئي لا يضبطهما ضابط. ويجب أن تولي للبرامج التي تتصدى لهذه القضايا، بما فيها برنامج العمل الموضوع أخيراً في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود بالقاهرة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو، أولوية عليا بوصفها جزءاً لا يتجزأ من التنمية الشاملة.

٣٢ - ولا بد من تطبيق التكنولوجيا الجديدة تطبيقاً سريعاً وتغيير أنماط الاستهلاك، وذلك لوقف التبذير في استهلاك الموارد الطبيعية والبيئية.

٣٣ - ويلحق الإنفاق العسكري المفرط وعواقبه أشد الضرر بأهداف التنمية. وتتوافر الآن فرصة فريدة لإحراز مزيد من التقدم في تخفيض النفقات العسكرية، والإلغاء التدريجي لمعظم أشكال المساعدة العسكرية والإعانات المقدمة لمصدري الأسلحة، والحد بصورة فعالة من الاتجار الدولي العشوائي بالأسلحة. ولا بد من زيادة الشفافية في مجال الإنفاق العسكري. ويجب تعزيز سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. كما يجب الاضطلاع بمزيد من التحليل المقارن المستفيض للميزانيات العسكرية والاجتماعية. وتعد الألغام الأرضية عقبة كأداء أمام التنمية، فهي تحصد الأرواح وتحول دون استعمال الأراضي بصورة منتجة. وينبغي إعلان

حظر كلي على نطاق العالم على إنتاج ونقل الألغام الأرضية ومكوناتها. وينبغي النظر بصورة جدية في عقد جلسات استماع عالمية بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية يديرها رئيس الجمعية العامة.

٣٤ - ويشهد نجاح المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة على نشوء خطة إنمائية دولية قوية تقوم على أساس الاستمرار، من خلال أعمال سلسلة متصلة من المؤتمرات ولقاءات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ويجب إتاحة آليات فعالة وواقعية لتنفيذ الأهداف المقررة في هذه المؤتمرات.

٣٥ - وينبغي وضع إطار مشترك لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، السابقة منها والمقبلة. وينبغي توليف الأهداف والغايات المحددة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أقرتها المؤتمرات ولقاءات القمة الدولية السابقة، وتحديد تكاليفها، وتحديد أولوياتها، ووضعها في منظور زمني معقول لأجل التنفيذ.

٣٦ - وتتيح الدورة الخمسون للجمعية العامة فرصة مناسبة لتركيز انتباه المجتمع الدولي على وضع إطار جديد للتعاون الإنمائي بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، تشكل فيه المصالح المشتركة والاحتياجات المتبادلة الأساس المنطقي لإقامة تشارك جديد.

٣٧ - وفي هذا الصدد، ينبغي أن تنظر الجمعية العامة في عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية. ويمكن عقد هذا المؤتمر بالتشاور الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية، ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

ثالثا - توصيات من أجل نظام إنمائي متعدد الأطراف يتسم بالفعالية

٣٨ - مع تزايد التكافل العالمي، ستتعاظم حتما، الحاجة الى التعاون المتعدد الأطراف. ووجود نظام متعدد الأطراف يتسم بالقوة والفعالية ويتمركز حول الأمم المتحدة هو شرط مسبق جوهري لنجاح التعاون المتعدد الأطراف في ميدان التنمية والسياسات والعمليات الاقتصادية الدولية.

٣٩ - إن مسؤولية بناء إطار جديد للتعاون الإنمائي هي مسؤولية مشتركة على نطاق واسع. غير أن دور الأمم المتحدة يبقى دورا فريدا لا غنى عنه. فالأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة العالمية التي تقوم على مبدأ العالمية، وبامتلاكها شبكة عالمية لا نظير لها على المستويات كافة، يمكنها أن تعزز الوعي، وأن تبني توافق الآراء، وأن توفر المعلومات لعملية صنع السياسات في كل بُعد من الأبعاد المؤثرة على التنمية، وأن تساعد في ترشيد وتواءم الكم الهائل من الجهود العامة والخاصة المبذولة في أنحاء العالم كافة من أجل قضية التنمية. وتعظيم دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتقوية الصلات التي تربط المنظمة بمؤسسات بريتون وودز من ناحية، والوكالات القطاعية والتقنية من ناحية أخرى، هي شروط حاسمة للوصول الى هذه الغايات.

ألف - الجمعية العامة

٤٠ - في سياق عملية الإصلاح الحكومية الدولية الجارية المعنية بإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، لا بد وأن تضطلع الجمعية العامة بدور رئيسي لتركيز اهتمام المجتمع الدولي على صياغة إطار جديد للتعاون الإنمائي.

٤١ - وينبغي للجمعية العامة أن تحدد القضايا ذات الأهمية البالغة للتعاون ووضع السياسات على الصعيد الدولي، وأن تكون محفلاً تتحدد فيه بصفة دورية الفجوات وأوجه التضارب، فضلاً عن المشاكل المستجدة التي من المرجح أن تقع بين اختصاصات المؤسسات ذات التركيز الأضيق في ميادين التنمية والتجارة والمالية. وينبغي للجمعية العامة أن تركز على وضع المبادئ والمعايير والقواعد اللازمة لإدارة التكافل الدولي في بيئة دولية سريعة التغير، وأن تشجع على الأخذ بنهج متكامل إزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن يعاد النظر في دوري اللجنتين الثانية والثالثة من هذا المنظور.

٤٢ - ويمكن أن يستفاد من الجزء المبكر من دورات الجمعية العامة، الذي يحضره ممثلون رفيعو المستوى، في تنظيم حوار مركز على هذه القضايا في الجلسات العامة. ويمكن النظر في عقد دورات استثنائية للجمعية، كل بضع سنوات، تُعنى بالجوانب الرئيسية للتعاون الدولي من أجل التنمية.

باء - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٣ - إن تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليقوم بالدور المتوخى له بموجب الميثاق يعد أمراً أساسياً للجهود الجارية لتعزيز الأمم المتحدة كمركز لنظام إنمائي متعدد الأطراف يتسم بالفعالية.

٤٤ - فأولاً، ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يناقش مصفوفة للقضايا الإنمائية كلها ويبت فيها وفقاً لذلك الدور، آخذاً في الاعتبار اتفاقات العلاقة مع الوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز وولاياتها. وينبغي للمجلس أن يدخل الوكالات المتخصصة في علاقات عمل أوثق مع الأمم المتحدة، وأن يؤدي المهام المحددة في الفصل الرابع من الميثاق المتعلق بالجمعية العامة؛ وفي الفصل التاسع المتعلق بالتعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي؛ وفي الفصل العاشر المتعلق بالمجلس نفسه.

٤٥ - وثانياً، ينبغي للمجلس أن يكون بمثابة لجنة لاستعراض المساعدة الإنمائية الدولية، بحيث يتيح بصورة منتظمة للمانحين والمتلقين على حد سواء فرصة مناقشة وتقييم برامج المعونة وسياساتها. وضمن هذا الدور، ينبغي للمجلس أن يعمل ككيان إداري موحد ترجع إليه هيئات الإدارة القائمة التي تدير صناديق الأمم المتحدة وبرامجها في المسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسات. وقد يوفر أيضاً رقابة حكومية دولية على إدارات الأمم المتحدة المناسبة التي تتحمل مسؤوليات الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية.

٤٦ - وثالثاً، ينبغي للمجلس أن يحدد حالات الطوارئ الإنسانية الممكنة أو المستجدة، وأن يوفر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات لوضع مبادرات منسقة لمعالجة مثل هذه الحالات.

٤٧ - وهذه المسؤوليات والمهام التي ينهض بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن تعزيزها، بإنشاء هيئة مكتب موسعة تجتمع فيما بين الدورات لتركيز أعمال المجلس وتيسير الاتفاق على القضايا كي يقر المجلس مثل هذا الاتفاق. وللاحتفاظ بالكفاءة مع الإبقاء على حسن التمثيل، ينبغي لهيئة المكتب الموسعة أن تكون محدودة العضوية. وينبغي لأساليب عملها أن توفر الحد الأقصى من المرونة بما يكفل الاستجابة في الوقت المناسب. ويجتمع المجلس بأكمله، على مستوى رفيع، في أوقات محددة من السنة لتوفير التوجيه العام المتعلق بالسياسات، ولاستعراض عمل هيئة المكتب الموسعة.

٤٨ - وينبغي النظر في إنشاء مجلس للمستشارين الإنمائيين الدوليين لدعم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يختص بتوفير القيادة الفعالة في ميدان التنمية. وسوف يصدر هذا المجلس تقريراً مستقلاً كل سنة أو كل سنتين، ويحلل القضايا الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد العالمي وأثرها على التنمية، ويقوم بإعلام الرأي العام الدولي.

جيم - مؤسسات بريتون وودز

٤٩ - كان تعزيز الروابط مع مؤسسات بريتون وودز واحداً من المواضيع البارزة خلال المناقشة التي دارت مؤخراً في الدورة الرفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي جلسات الاستماع العالمية المعنية بالتنمية. وتعزيز الصلة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز هو واحد من الولايات الواردة في قرار الجمعية العامة الأصلي ١٨١/٤٧ الذي يدعو الى وضع خطة للتنمية.

٥٠ - وهناك ميادين عديدة يمكن فيها تعزيز ما يجري من حوار وأشكال تشارك موضوعي بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة. وبصفة خاصة، فإنه مع توسع البنك الدولي في عمليات الإقراض لتشمل القطاعات الاجتماعية والبيئية وغيرها من القطاعات التي تتطلب بناء القدرات، ولا مركزية التخطيط والتنفيذ، والقروض الصغيرة، والتنمية القائمة على المزيد من الاشتراك التي تشمل مؤسسات المجتمع المدني كافة، ينبغي أن يكون هناك نطاق أوسع للتعاون مع برامج الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في هذه المجالات.

٥١ - وبالمثل، يمكن للبنك الدولي أن يستفيد من برامج الأمم المتحدة وأن يدعمها في توصيل المساعدة التقنية القائمة على المنح، ولا سيما المساعدة التقنية "الحرّة" التي لا ترتبط بمشاريع محددة للاستثمار الإنتاجي.

٥٢ - وهناك أمثلة دالة على نجاح التعاون على الصعيد القطري بين مؤسسات بریتون وودز وبرامج الأمم المتحدة في هذه المجالات وغيرها، مما ينبغي استخدامه كنماذج يُقتدى بها.

٥٣ - ويمكن متابعة التعاون بين مؤسسات بریتون وودز والأمم المتحدة من خلال جملة أشكال، منها المبادرات المشتركة في الميادين التالية: استراتيجيات التخفيف من حدة الفقر، بما فيها تنمية المشاريع الصغيرة وتوفير الائتمانات الجزئية؛ وتحسين إنتاجية قطاع الموارد والتنمية المستدامة للطاقة؛ والتنمية الوقائية وبناء السلم والتعمير في مراحل ما بعد الصراع؛ وبرامج التكيف الهيكلي المسؤولة اجتماعيا وبيئيا؛ وبناء القدرات، وتحسين إدارة القطاع العام.

٥٤ - وإحدى القضايا التي اجتذبت اهتماما شديدا في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي جلسات الاستماع العالمية المعنية بالتنمية هي مشروطية السياسات العامة لقروض التكيف الهيكلي التي صممها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وليس هناك خلاف كبير على ضرورة التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي. غير أن هناك جدالا بشأن المحتوى السياسي لبرامج التكيف الهيكلي وقلقا لأن هذه البرامج ليست كافية في حد ذاتها.

٥٥ - وينبغي للمنظمة وللمؤسسات بریتون وودز أن تعمل مع البلدان المعنية فيما يتعلق بعناصر الحوار المعني بالسياسات وغير ذلك من المبادرات التكميلية والتعويضية التي لا بد وأن تواكب برامج التكيف الهيكلي. وثمة مجال ضخم لهذا التعاون في الاتحادات المنشأة لتقديم المعونة، والأفرقة الاستشارية، واجتماعات المائدة المستديرة التي تُنظم برعاية متعددة الأطراف، ولا سيما من قِبَل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما يلزم إيلاء اهتمام خاص الى جعل الحوار المتعلق بالسياسات القطرية أكثر شفافية وارتباطا ببناء القدرات الحكومية اللازمة لقيادة عملية الحوار، وعند إعداد التفاصيل الواضحة لخيارات السياسة العامة في الوثائق القطرية التي يعدها البنك الدولي/صندوق النقد الدولي وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. كما ينبغي اشراك منسق الأمم المتحدة المقيم في مثل هذه الحوارات المتعلقة بالسياسة العامة. وينبغي مواصلة الجهود التي تجرى حاليا للتشجيع على زيادة التكامل بين مذكرات الاستراتيجية القطرية وورقات أطر السياسة العامة.

٥٦ - ويمكن أيضا استكشاف إمكانية إحياء لجنة الاتصال بين الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز، بهدف تعزيز التشاور الموضوعي. وبالإضافة الى ذلك، ينبغي للأمين العام أن يُبلغ، حسب الاقتضاء، شواغل منظومة الأمم المتحدة ككل الى اللجنة المشتركة المعنية بالتنمية التابعة لمجلس محافظي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

دال - الوكالات القطاعية والتقنية

٥٧ - إن التنوع الممثل في وكالات منظومة الأمم المتحدة يمكن أن يكون مصدرا عظيما للقوة إذا ما سُخرت شتى الكيانات المؤسسية والدراية الفنية المتنوعة التي تمثلها لكي تدعم التنمية المستدامة الشاملة.

٥٨ - وتمثل المساهمة التي تسهم بها الوكالات القطاعية والتقنية في التحضير للمؤتمرات العالمية الكبرى ومتابعتها - - التي تشمل مدخلات السياسة العامة الحكومية الدولية، والدراية الفنية للأمانات المتخصصة، وتشجيع المساهمات من مختلف قطاعات المجتمع المدني -- نموذجا ينبغي أن يُطبق بصورة مطردة على جميع جوانب العمل الإنمائي الذي تضطلع به المنظمة. وينبغي بالمثل توسيع مبادرات العمل المشترك، التي من قبيل البرنامج الجديد المشترك بين الوكالات المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، بحيث تمتد الى مجالات أخرى.

٥٩ - وينبغي للمساهمات التقنية المقدمة من هذه الوكالات، ولا سيما الوكالات التقنية الأصغر المعنية بمختلف جوانب تنمية البنية الأساسية، أن تُدمج إدماجا أوفى في الخطط والأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تروج لها منظومة الأمم المتحدة.

٦٠ - وينبغي أن يكون الحفاظ على تكامل منظومة الأمم المتحدة وطبيعتها الشاملة شاغلا رئيسيا مستمرا من شواغل المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، يجدر إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لاستصواب ادخال المنظمات الجديدة، التي من قبيل المنظمة العالمية للتجارة، التي وهبت مسؤوليات دولية واسعة في ميادين التعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي، في علاقة مع الأمم المتحدة.

٦١ - وتمشيا مع الأهداف التي تسترشد بها العملية الأخيرة لإعادة تشكيل آلية التنسيق المشتركة بين الأمانات، سيواصل أعضاء لجنة التنسيق الإدارية، برئاسة الأمين العام، السعي وراء تدابير أخرى لتقوية مساهمة اللجنة في زيادة تماسك المنظومة وأثر ما تقوم به من أعمال. ومن المزمع، ضمن هذا الجهد، زيادة استخدام فرق العمل الصغيرة، على مستوى الرؤساء التنفيذيين، بحيث يتركز عملها على القضايا الإنمائية ذات الأهمية البالغة، ووضع برامج مشتركة تستند الى سياسات عامة مشتركة لتنفيذها على الصعيد القطري.

رابعا - توصيات من أجل زيادة كفاءة الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها

٦٢ - إن الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها المنظمة تغطي نطاقا واسعا، يتمثل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الطويلة الأجل؛ والتعمير والاصلاح في مراحل ما بعد الأزمات؛ وقضايا مثل السكان، ومركز المرأة، وبقاء الطفل، والبيئة، ومراقبة المخدرات، والإسكان، والإدارة الحضرية. وتتوقف الثقة في الأمم المتحدة بدرجة كبيرة على كفاءة هذه البرامج وفعاليتها.

٦٣ - والداعي الرئيسي الى تحسين جهود الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنمائية ليس فشل هذه الجهود، وإنما نجاحها. فالطلب على ما تقدمه الأمم المتحدة من خدمات يفوق طاقتها كثيرا. وبعبارة أخرى، فإن ضرورة الاستناد الى نجاحات الماضي، والاستفادة الكاملة من القدرات التي ثبتت فعاليتها، والاستجابة للطلبات الجديدة والفرص الجديدة، هي السبب الأكثر إلحاحا على تعزيز الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٦٤ - إن التدابير الإضافية اللازمة لتحسين وتعزيز الحكم والإدارة والتمويل وتقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات والتنسيق وتدبير الموظفين لا بد وأن تستند مبادرات الإصلاح التي اتخذت حتى الآن. وهذه المبادرات تشمل سلسلة التغييرات في عمليات الأمم المتحدة التي بدأت بقراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، في سياق استعراضاتها التي تجري كل ثلاث سنوات الشاملة لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وبغير ذلك من جهود إعادة التشكيل والتنشيط. إن تعزيز التنسيق والفعالية داخل الأمم المتحدة ذاتها يمكن أن يقطع شوطا بعيدا في زيادة التماسك في المنظومة ككل.

ألف - الميزات ونقاط القوة

٦٥ - إن الجهود المبذولة لزيادة كفاءة وفعالية الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لا بد وأن تبدأ بالتحديد الدقيق للمجالات التي تمتلك فيها الأمم المتحدة ميزات ونقاط قوة خاصة لدعم التنمية.

٦٦ - وتوفر الأمم المتحدة محفلا متفردا لرفع مستوى الوعي العام، وتوفير المعلومات، وتحديد برنامج التنمية الدولي، وبناء توافق الآراء اللازم للعمل. وعند التوصل الى توافق الآراء، يترجم الى قواعد واتفاقات دولية، ويدمج في الأولويات الانمائية الوطنية، ويدعم من خلال الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٦٧ - ويعني حياد الأمم المتحدة أنها لا تمثل أي مصلحة وطنية أو تجارية معينة. ولذلك، فبمقدور الأمم المتحدة أن تقيم علاقات ثقة خاصة مع البلدان التي تدعمها في جهودها الانمائية. وهي تستطيع أن تقدم لأجل بناء القدرات مساعدات مستقرة طويلة الأجل متحررة من الأهداف السياسية أو الاقتصادية القصيرة الأجل.

٦٨ - وتمتلك الأمم المتحدة شبكة عالمية لا نظير لها من اللجان الإقليمية والمكاتب القطرية. والقدرة على الإنجاز التي تمتلكها الأمم المتحدة نتيجة لذلك هي قدرة شديدة ولا مثيل لها. ونظرا للتواجد العالمي للأمم المتحدة، فإنها يمكن أن تعمل بشكل فعال على الصعيد القطري والصعيد المشترك بين البلدان والصعيد الإقليمي، على حد سواء.

٦٩ - وتؤكد الأمم المتحدة على برمجة موارد المساعدة الانمائية من أسفل لأعلى ومن منطلق قطري، ودون مشروطيات. وإلى جانب اشتراك البلدان النامية في إدارة الأمم المتحدة، فإن ذلك يكفل أن تنبثق مبادرات الأمم المتحدة الانمائية من الأولويات الوطنية وأن تكون مكرسة لتقدم البلدان المعنية وشعوبها.

٧٠ - وللأمم المتحدة ولاية شاملة، تتسع للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وقد اكتسبت الأمم المتحدة، من عملها في تشارك مع الوكالات المتخصصة، دراية فنية تغطي فعلا كامل نطاق الاهتمامات الانمائية. وهذا الاتساع يزيد من تعزيز القدرة على الإنجاز.

٧١ - وتركز برامج الأمم المتحدة على البلدان الأشد احتياجا، وعلى أشد الناس احتياجا في تلك البلدان. ولدى الأمم المتحدة نقاط قوة وخبرات خاصة في معالجة الجوانب الاجتماعية للتنمية، وإدماج الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، والعمل مع الحكومات وحركات القواعد الشعبية وغيرها من المنظمات غير الحكومية.

٧٢ - والأمم المتحدة قادرة على تعبئة المساعدات الانسانية وتوصيلها وتنسيقها، وهي تستطيع تعزيز التعمير وإعادة الإدماج وغير ذلك من الأنشطة الانمائية في حالات ما بعد الطوارئ. وهي تستطيع الربط بين حفظ السلم، ومساعدة اللاجئين، وجهود الاغاثة، والتنمية. وهي توفر قاعدة دعم نموذجية لمبادرات الانذار المبكر والتنمية الوقائية. وفي هذا المجال، مثلما في غيره، أقامت منظمات الأمم المتحدة علاقات عمل وثيقة مع المنظمات غير الحكومية على جميع الأصعدة.

باء - الأهداف المشتركة

٧٣ - طالما توفرت رؤية مشتركة وغرض مشترك، سيتحقق التنسيق والتكامل في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظمة. ومن خلال المؤتمرات الدولية وغير ذلك من السبل، تسعى الأمم المتحدة ودولها الأعضاء إلى تشكيل وتعزيز رؤية إنمائية مشتركة تتسم بتركيزها على الانسان وعدالتها واستدامتها اجتماعيا وبيئيا. وتنشأ خلال هذه العملية أهداف مشتركة يمكن أن تحفز الطاقات وتركز جهود صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، إلى جانب شركائها من الوكالات.

٧٤ - وتمكين المرأة هو أحد الأهداف الكبرى في هذا الصدد. فإلى جانب توافق الآراء الذي نشأ بشأن أولوية التنمية وأبعادها، تولد فهم أعمق مضاده أن من الناحية الفعلية تقوم المرأة بدور محوري في كل بعد من أبعاد التنمية - سواء كان بعدا سياسيا أو اجتماعيا أو اقتصاديا أو بيئيا أو متصلا بالأمن. ولا بد من إصلاح السياسات والمؤسسات التي تقمع الإمكانات الحقيقية لنصف سكان الأرض. ولا بد من الاعتراف بتمكين المرأة واستغلاله كأداة قوية لتحرير الطاقات الابداعية الكاملة للمجتمع. ولا بد من زيادة وضوح صورة الأمم المتحدة وتحسين ما لديها من تنسيق وبرمجة ومساءلة في القضايا الانمائية المتصلة بالفروق بين الجنسين.

٧٥ - إن نتائج المؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية، واعتماد الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة لإعلان القضاء على العنف ضد المرأة، وقرار لجنة حقوق الإنسان القاضي بإنشاء وظيفة مقرر خاص معني بأعمال العنف ضد المرأة، هي جميعاً من المنجزات الكبرى التي تحققت مؤخراً بهدف حماية ما للمرأة من حقوق الإنسان، وينبغي التوصل في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة إلى مزيد من الاتفاق الدولي على تدابير لتعزيز النهوض بالمرأة. كما ينبغي أن يمضي تنفيذ هذه الاتفاقات قدماً بصورة منسقة وأن يدمج بشكل كامل في الجهود الإنمائية العامة.

٧٦ - والأهداف المشتركة الأخرى الثلاثة المجملية في الفقرات التالية هي: القضاء على الفقر، والتنمية الوقائية والعلاجية، والتنمية الأفريقية. وتُحث الدول الأعضاء على أن تدعم الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذه المجالات. أما الأهداف الرئيسية الأخرى التي يمكن أن توحد العمل الإنمائي لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، فهي تتراوح بين دعم الأولويات القطرية البرنامجية في مجالات الأمن الغذائي والعمالة الكاملة وتوفير التعليم للجميع، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإعادة توليدها لأغراض الإنتاج المتواصل.

٧٧ - وينبغي على جميع البلدان أن تتفق على ميثاق عالمي للقضاء على الفقر خلال فترة زمنية محددة.

٧٨ - ويمكن للمؤتمرات القادمة، ولاسيما مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، أن تحدد أهدافاً واضحة طموحة يمكن رصدها في مجال استئصال شأفة الفقر، وذلك بدعم من الاستراتيجيات التنفيذية التي تتكيف مع حالة كل بلد. وينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بدور مباشر في هذا العمل الرامي إلى حشد جهود المجتمع الدولي بأسره من أجل تحقيق هذه الأهداف.

٧٩ - وينبغي للعناصر ذات الأهمية البالغة في مبادرة لاستئصال الفقر - مثل الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوليد العمالة، والأمن الغذائي، ومراقبة المخدرات ومراقبة الجريمة عبر الوطنية، وإمكانية الحصول على الائتمانات، والتكنولوجيا والتدريب، والأسواق - أن تدمج في خطة تنفيذية شاملة.

٨٠ - وقد شهدت السنوات الأخيرة نمواً هائلاً فيما تضطلع به المنظمة من أنشطة في مجالات حفظ السلم ومساعدة اللاجئين وغير ذلك من أعمال الإغاثة الإنسانية. ولا بد من إكمال هذه الأنشطة بمبادرات إنمائية جديدة، للتنمية الوقائية والعلاجية.

٨١ - إن التنمية الوقائية عنصر مكمل لازم للدبلوماسية الوقائية. وينبغي للأمم المتحدة أن تمتلك أحدث القدرات على العمل بصورة وقائية من أجل التنمية، بحيث تتوقع الأزمات وتستجيب لها قبل أن تحدث، سواء كانت أزمات طبيعية أو من صنع البشر. وحسب المقترح من قبل، ينبغي أن يكون ذلك هو محل التركيز الرئيسي الجديد لأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٨٢ - وينبغي النظر في إنشاء نظام للرصد العالمي، لتوفير الكشف المبكر عن حالات الطوارئ الانسانية الوشيكة الحدوث والمبادئ التوجيهية للتدابير الوقائية كي ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وسوف تتوفر لهذا النظام إمكانية الاستفادة بالقدرات القائمة والاعتماد عليها والسعي لتطويرها.

٨٣ - ويلزم توفر تركيز جديد على التنمية العلاجية. فعندما يحين الوقت لمداواة جراح مجتمع ما وتسريح الجنود وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا، سيكون من الضرورة بناء السلم والقيام بالتنمية، بما فيها التعمير والإصلاح، في الوقت المناسب بعد انتهاء الصراع.

٨٤ - وثمة احتياج ملح لمبادرات خاصة تعطي دفعة اضافية للجهود الانمائية في افريقيا. فافريقيا تضم ٣٣ بلدا من البلدان الـ ٤٧ الأقل نموا في العالم. ولا تسهم افريقيا سوى بـ ٢ في المائة من تجارة العالم و ١,٤ في المائة من صادرات العالم. والنمو الاقتصادي تعرقله مشاكل الديون الخارجية، ونقصان تدفقات الموارد الخارجية، والتدهور الحاد في معدلات التبادل التجاري، وتنامي الحواجز التي تحول دون الوصول الى الأسواق. ويمثل التصحر عقبة شديدة أمام التنمية. وفي أنحاء القارة، أدى استمرار الفقر وانتشار البطالة الى تقويض الثقة الاجتماعية والاستقرار الاجتماعي، مما غذى الصراعات والقتل.

٨٥ - وعلى ضوء قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٨/١٩٩٤ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وعلى النحو المقترح في آخر اجتماعات لجنة التنسيق الادارية، ينظر حاليا في إنشاء فرقة عمل تابعة لتلك اللجنة كي تحدد المبادرات الرئيسية المشتركة بين الوكالات التي ينبغي القيام بها لدعم افريقيا. وسوف تركز فرقة العمل على تطوير التعاون على الصعيد القطري حول أهداف وقضايا محددة وتحديد خيارات السياسة العامة اللازمة لحفز الدعم الدولي للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا.

جيم - التنسيق التنفيذي

٨٦ - إن للكيانات الانمائية المختلفة التي تشكل الأمم المتحدة ثقافات التنظيمية الخاصة، واسمها العام المميز ودوائر جماهيرها الخاصة، وقدرات تنفرد بها لتعبئة الموارد. وعلاوة على ذلك، فإن قدرا معينا من التنوع التنظيمي والتعددية يمكن أن يكون صحيا. وينبغي للجهود المبذولة لتعزيز التنسيق التنفيذي داخل الأمم المتحدة أن تستهدف تحقيق المنافع التي تجلبها منظومة موحدة، مع الحفاظ على قوة النهج الجاري.

٨٧ - وينبغي لمثل هذه الجهود أن ترمي الى تحقيق الأهداف التالية، ضمن جملة أمور: بناء إطار أكثر تكاملا وكفاءة وفعالية يمكن من خلاله للأمم المتحدة أن تساعد البلدان بصورة أفضل على تحقيق أهدافها الانمائية، بما في ذلك تحديد أدوار مختلف العناصر ومهامها تحديدا أوضح وأكثر تكاملا؛ والقضاء على الازدواجية والتفتت؛ وتعزيز القيادة والتعاون على الصعيدين القطري والاقليمي وعلى صعيد المقر؛ وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على تنسيق المساعدة الانسانية وتوصيلها، والربط بين الاغاثة في حالات الطوارئ

والتنمية، وعلى تعزيز التنمية الوقائية والعلاجية؛ وتعبئة القدرات التحليلية والمعارية وتعزيز دور المنظمة في المجالات المترابطة مثل التجارة وإمكانية الحصول على التكنولوجيا، دعماً للأنشطة التنفيذية؛ وتحديد الصعيد المناسب - القطري أو الإقليمي أو المقرر - للنشاط بشأن مختلف القضايا، وإدماج اللجان الإقليمية ضمن العمل الإنمائي للمنظمة ككل، وتعزيز نهج المنسق المقيم والنهج ذي المنطلق القطري؛ وترشيد قدرة الأمم المتحدة على الانجاز من خلال أماكن العمل المشتركة، والنهج البرنامجي، ودورات البرمجة المشتركة؛ والتوصل إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧، بما في ذلك مذكرة الاستراتيجية القطرية وغيرها من الأدوات، بسرعة أكبر وهمة أعلى، وذلك لجعل استجابة الأمم المتحدة للأولويات القطرية أكثر تكاملاً.

٨٨ - وسعياً وراء هذه الأهداف، أعترزم الدعوة إلى عقد اجتماعات متكررة لجميع كبار المسؤولين في القطاع الاقتصادي والاجتماعي، بدعم من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لتكون أداة رئيسية لتحسين التنسيق البرنامجي الشامل وتماسك السياسات داخل المنظمة. وينبغي لنتائج أعمال الفريق الاستشاري المشترك المعنى بالسياسات بعد تعزيزه، التي تركزت على التنسيق على الصعيد القطري وما يتصل به من قضايا، أن تشكل مدخلاً هاماً في اجتماعات كبار المسؤولين هذه.

٨٩ - عند الاضطلاع بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية في سياق بعثة لحفظ السلم، تكون تحت قيادة ممثل خاص، لا بد لجميع عناصر منظومة الأمم المتحدة بجميع مستوياتها الناشطة في مسرح العمليات أن تخضع لقيادة الممثل الخاص وتوجيهه. ولا بد من الإقرار بأن الممثل الخاص لا يضطلع في هذا الصدد بدور سياسي فحسب، وإنما بدور تنسيقي لازم أيضاً.

دال - التمويل من أجل المستقبل

٩٠ - رغم ضرورة تحسين التنسيق التنفيذي وتوفير خدمة مدنية دولية على أعلى مستوى، فإن فعالية ما تضطلع به الأمم المتحدة من أنشطة تنفيذية من أجل التنمية تتوقف في نهاية الأمر على الموارد المالية. فالصعوبة الأشد أمام كيانات الأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية تتمثل في عجزها، بسبب القيود المفروضة على الموارد، عن القيام بجهود المساعدة على مستوى يتناسب مع التحديات التي جعلتها تساعد الدول الأعضاء على مواجهتها.

٩١ - إن الأمم المتحدة تمر بأزمة مالية. وعلى ضوء التوسع في ولاية المنظمة الإنمائية، لم يعد ممكناً الاعتماد على التبرعات وحدها. وقد طُرِح عدد من المبادئ والمقترحات لمعالجة ذلك. وجرى التسليم بضرورة توفر موارد أكثر، وبوجوب قيام صلة سليمة بين الولايات والموارد الموفرة لأجلها، وبضرورة توفر إمكانية التنبؤ بالتمويل بحيث لا تتقوض العمليات وسط الطريق المفضي إلى التنفيذ. وقيل على سبيل الاقتراح إن نظاماً للاشتراكات المقررة والمتفاوض بشأنها والطوعية سيوفر أكثر الوسائل منطقية وملاءمة لتمويل الأمم المتحدة، حيث يسمح للحكومات بالإبقاء على رقابة مناسبة لميزانية الأمم المتحدة وجدول

أعمالها. ومن المقترح كذلك أن تستعرض المنظمة برامجها الممولة من التبرعات، وبصفة خاصة البرامج الممولة من الصناديق الاستثنائية، للتخلص من النفقات غير اللازمة والنفقات المكررة. وتشمل التدابير الأخرى التي يمكن النظر فيها فرض رسم على معاملات المضاربات المالية الدولية، وفرض ضريبة على استخدام الوقود الأحفوري (أو ما يسببه من تلوث) في جميع البلدان، وتخصيص جزء صغير من الانخفاض المتوقع من النفقات العسكرية العالمية، واستغلال بعض الموارد التي يمكن تحريرها بالتخلص من الإعانات غير اللازمة، واستغلال الموارد المتولدة من فرض ضريبة دمغة على السفر الدولي ووثائق السفر.

خامسا - الخلاصة

٩٢ - إن كسب معركة التنمية المتمركزة حول البشر والمستدامة، أو خسارتها، لن يكون في أروقة الحكومات، وإنما في كل مزرعة وبيت، وفي كل قرية وبلدة، وفي المشروع اليومي لكل فرد من أفراد المجتمع العالمي وكل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني. وميثاق الأمم المتحدة يبدأ بتعهد نقطعه على أنفسنا "نحن الشعوب ...". والشعب، الذي نعمل جميعا لأجله، هو الحارس الحقيقي للرؤية الانمائية الجديدة البازغة. ومن أجله، لا بد أن نعمل لإنجاز إطار جديد للتعاون الانمائي ولتنشيط منظومة الأمم المتحدة.

مرفق

خطة للتنمية: توصيات رئيسية

- لا بد للتنمية أن تنقاد الى الأولويات الوطنية. ولا بد من بناء قدرات وطنية لتخطيط البرامج الانمائية وادارتها وتنفيذها، وذلك بتشارك بين الحكومة والمجتمع المدني وقطاعات الأعمال الخاصة القوية.
- لا بد لقوى الاقتصاد الكلي الخارجية أن تدعم الأهداف الانمائية. ويجب منح البلدان النامية إمكانية للاستفادة، بصورة منصفة، من الفرص العالمية المتعاضمة في مجالات التجارة والتكنولوجيا والاستثمار والمعلومات.
- لا بد من تقريب المساعدة الانمائية من الأهداف المتفق عليها. وينبغي التوصل الى اتفاقات جديدة بشأن أهداف مرحلية معقولة لإحداث زيادات مطردة في المساعدة الانمائية الرسمية، كما ينبغي تخصيص حصة أكبر للعمل الانمائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة.
- ينبغي إحداث تخفيض مناسب دائم في حجم ديون البلدان التي تمر بأزمة مديونية وتضطلع بإصلاحات اقتصادية. أما ديون البلدان الأقل نمواً وأفقر البلدان، فينبغي إلغاؤها بجرّة قلم.
- ينبغي دعم البلدان المارة بطور الانتقال الى الاقتصادات السوقية بموارد اضافية من المجتمع الدولي.
- لا بد من تحقيق مزيد من التقدم بشأن تخفيض النفقات العسكرية. ويمكن النظر في مسألة تنظيم جلسات استماع يديرها رئيس الجمعية العامة بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية.
- ينبغي وضع إطار عام لتنفيذ الأهداف المقررة في مؤتمرات الأمم المتحدة. وينبغي توليف الأهداف والمرامي، وتقدير تكلفتها، وتحديد أولوياتها، ووضعها في منظور زمني معقول للتنفيذ.
- ينبغي للدورة الخمسين للجمعية العامة أن تركز اهتمام المجتمع الدولي على إقامة إطار جديد للتعاون الانمائي. وفي ذلك الصدد، ينبغي أيضاً النظر في استصواب عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية.
- يستلزم وجود نظام إنمائي متعدد الأطراف متسم بالفعالية الاعتراف بدور الأمم المتحدة الفريد ودعمه، إذ أن لديها عالميتها، وشبكة لا مثيل لها، وقدرة على بناء توافق الآراء، وتوفير المعلومات اللازمة لإعداد السياسات العامة، كما أنها تساعد على ترشيد الجهود الانمائية العامة والخاصة.
- ينبغي للجمعية العامة أن تحدد القضايا الحرجة وأن تكون محفلاً للنظر في المشكلات الناشئة التي تدخل فيما بين اختصاصات المؤسسات التي تركز اهتمامها على مجالات أضيق في ميادين التنمية والتجارة والتمويل. وينبغي لها أن تركز اهتمامها على المتطلبات اللازمة لزيادة فعالية إدارة التكافل العالمي وتعزيز نهج متكامل لإزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- يمكن للجزء المبكر من دورات الجمعية العامة، الذي يحضره ممثلون رفيعو المستوى، أن يركز الحوار في الجلسات العامة على القضايا الانمائية . وينبغي التفكير في عقد دورات استثنائية تعنى بالجوانب الرئيسية التي ينطوي عليها التعاون الدولي من أجل التنمية.
- لا بد من تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يفي بالدور المرتأى له في الميثاق. وينبغي للمجلس، بعد تنشيطه، أن:
- يَدْخُل الوكالات المتخصصة في صلة عمل أوثق مع الأمم المتحدة؛ ويكون بمثابة لجنة لاستعراض المساعدات الانمائية الدولية، ويعمل ككيان موحد قائم بالإدارة ترتبط به هيئات ادارة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها؛ ويعين الطوارئ الانسانية الوشيكة، ويوفر مبادئ توجيهية للسياسة العامة من أجل مبادرات منسقة.
- ينبغي إيلاء النظر الى إنشاء هيئة مكتب موسعة للمجلس، تجتمع فيما بين الدورات، لتسهيل الاتفاق على القضايا كي يقر المجلس مثل هذا الاتفاق.
- ينبغي السعي الى زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز عن طريق مبادرات مشتركة، من قبيل ما يلي:
- استراتيجيات لتقليل حدة الفقر، وتنمية مستدامة للطاقة، وبناء السلم في أعقاب الصراعات، وبناء القدرات، وتحسين ادارة القطاع العام.
- ينبغي للمنظمة ومؤسسات بريتون وودز أن تعمل مع البلدان المعنية لإعداد عناصر للحوار المتعلق بالسياسة العامة وغير ذلك من المبادرات التي يجب أن تصاحب برامج التكيف الهيكلي. وينبغي تعزيز ما لدى الحكومات من قدرة على قيادة عملية الحوار، بدعم من المنسق المقيم. وينبغي السعي الى زيادة تكاملية الوثائق القطرية.
- ينبغي إدماج مساهمات الوكالات التقنية والقطاعية في الاستراتيجيات الانمائية إدماجا أوفى، على سبيل الدعم للتنمية المستدامة الشاملة.
- لا بد من الحفاظ على تكامل منظومة الأمم المتحدة وطابعها الشامل. ومما يستحق الاهتمام على سبيل الأولوية اقامة صلة بين المنظمات الجديدة، التي من قبيل منظمة التجارة العالمية، والأمم المتحدة.
- سيعمل أعضاء لجنة التنسيق الادارية، برئاسة الأمين العام، على اتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز تماسك أعمال منظومة الأمم المتحدة وتأثير هذه الأعمال.

- لا بد للتدابير الإضافية الرامية الى تحسين التوجيه، والادارة، والتمويل، وتوزيع المسؤوليات، والتنسيق، والتوظيف، أن تستند الى المبادرات الإصلاحية المضطلع بها حتى الآن، بما فيها التغييرات التي بدأت بموجب قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧، فضلا عن جهود إعادة التشكيل والتنشيط الأخرى.
- ويمثل تمكين المرأة، والقضاء على الفقر، والتنمية الوقائية والعلاجية، والمبادرات الخاصة الرامية الى دعم التنمية الافريقية، مجالات شديدة الأهمية ينبغي فيها للأمم المتحدة أن توفر القيادة وأن توجه العمل صوب الهدف. وثمة أهداف رئيسية أخرى يمكن أن توحد العمل الإنمائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وهي تشمل الأغذية، والأمن، والعمالة الكاملة، وتوفير التعليم للجميع، وحماية قاعدة الموارد الوطنية وإعادة توليدها خدمة لأغراض الانتاج المتواصل.
- ينبغي للجهود الرامية الى تعزيز التنسيق التنفيذي أن تستهدف تحقيق المنافع التي تجلبها منظومة موحدة، مع الحفاظ على قوة النهج الجاري. وينبغي للأهداف أن تتضمن ما يلي:
- إقامة هيكل للمساعدة الانمائية التي تقدمها الأمم المتحدة يكون أكثر تكاملا وكفاءة وفعالية؛ وتعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجالي تنسيق المساعدة الانسانية وتوصيلها؛ وتجديد دور المنظمة التحليلي في مجالات مترابطة من قبيل التجارة وإمكانية الحصول على التكنولوجيا لدعم العمليات؛ وتحقيق تكامل اللجان الإقليمية والعمل الإنمائي الذي تضطلع به المنظمة؛ وتعزيز المنسق الاقليمي والنهوج الموجهة قطريا، سعيا الى استجابة الأمم المتحدة للأولويات القطرية استجابة أكثر تكاملا.
- وتحقيقا لهذه الغايات، سيدعو الأمين العام الى عقد اجتماعات متكررة لجميع مسؤولي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الكبار، بدعم من مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
- وفي عمليات حفظ السلم، لا بد لجميع عناصر منظومة الأمم المتحدة المضطلعة بأنشطة إنمائية كجزء من البعثة أن تخضع، بجميع مستوياتها، لقيادة الممثل الخاص القائم بقيادة البعثة، ولتوجيهه.
- لا بد من دعم جهود الأمم المتحدة الانمائية بموارد مالية مناسبة. إذ لم يعد من الممكن، على ضوء الولاية الإنمائية الموسعة المنوطة بالمنظمة، تصور الاعتماد على التبرعات وحدها.
- هناك ثلاثة مبادئ جوهرية، هي: وجود الحاجة الى مزيد من الموارد؛ ووجوب قيام صلة سليمة بين الولايات والموارد الموفرة لأجلها؛ وضرورة تحقق إمكانية التنبؤ بالتمويل لكي لا تتقوض العمليات في منتصف الطريق نحو التنفيذ.

- - - - -